الرومي قدّم لسموه التقرير السنوي للديوان عن نتائج مراجعة تنفيذ ميزانيات الجهات المشمولة برقابته

ولي العهد يستقبل رئيس «المحاسبة» وعمدة مدينة ميامي الأميركية

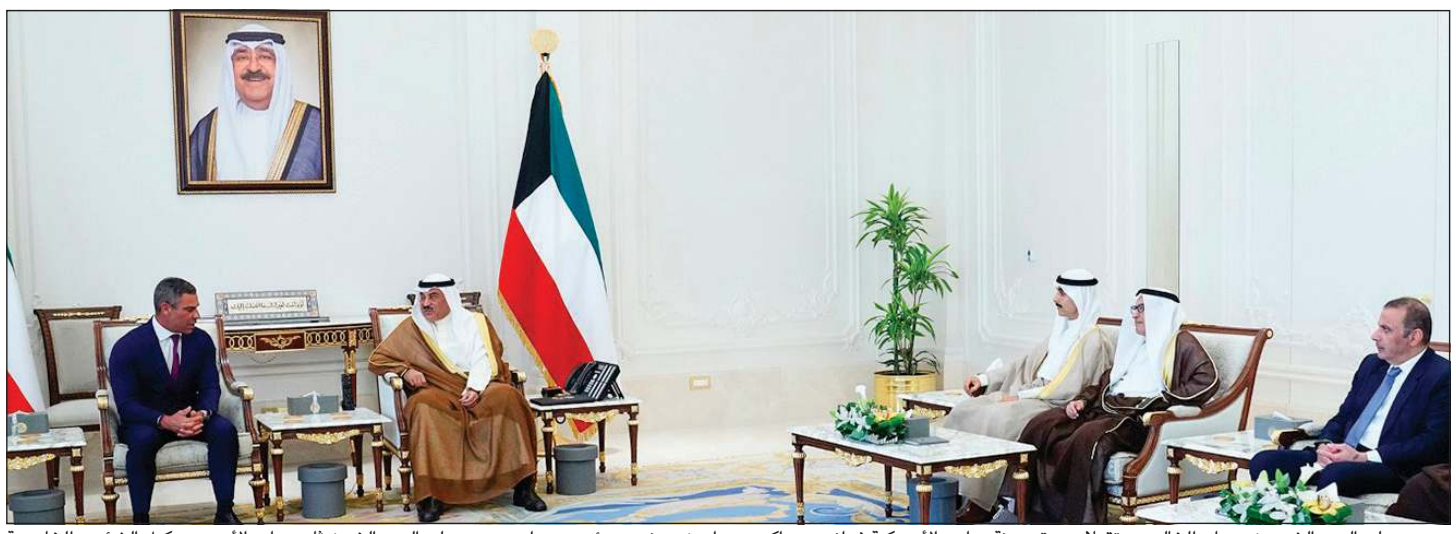

سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد لدى تسلمه التقرير السنوي لديوان المحاسبة من رئيس الديوان عصام الرومي

سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد مستقبلا عمدة مدينة ميامي الأميركية فرانسيس إكس سواريز بحضور رئيس ديوان سمو ولي العهد الشيخ ثامر جابر الأحمد ووكيل الشؤون الخارجية بديوان سمو ولي العهد مازن العيسى وكبار المسؤولين

سموه هنّأ رئيسة إيرلندا بفوزها في الانتخابات وحاكم سانت فينسنت والغرينادينز بذكرى استقلال بلادها

استقبل سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد بقصر بيان صباح أمس رئيس ديوان المحاسبة عصام الرومي، حيث قدم لسموه التقرير السنوي لديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات المشمولة برقابته وحساباتها الختامية للسنة 2025/2024.

كما استقبل سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد بقصر بيان صباح أمس عمدة مدينة ميامي في ولاية فلوريدا بالولايات المتحدة الأميركية الصديقة فرانسيس إكس سواريز والوفد المرافق، وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

حضر اللقاء رئيس ديوان سمو ولي العهد الشيخ ثامر جابر الأحمد وكبار المسؤولين.

إلى ذلك، بعث سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد ببرقية تهنئة إلى كاثرين كونولي الرئيسة المنتخبة في جمهورية إيرلندا الصديقة، ضمنها سموه خالص تهانيه بمناسبة فوزها بالانتخابات الرئاسية في جمهورية إيرلندا الصديقة، متمنيا سموه لها كل التوفيق والسداد ولجمهورية إيرلندا وشعبها الصديق كل الرقي والنماء.

كما بعث سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد ببرقية تهنئة إلى سوزان دوغان ني رايان الحاكم العام لسانت فينسنت والغرينادينز الصديقة، ضمنها سموه خالص تهانيه بمناسبة ذكرى استقلال بلادها، متمنيا سموه لها موفور الصحة والعافية ولسانت فينسنت والغرينادينز وشعبها الصديق كل التقدم والنماء.

الحوار الأول بين الجانبين شهد توقيع اتفاقية منحة يقدمها الصندوق الكويتي للمنظمة لتمويل مشروع مكافحة الكوليرا في السودان

الكويت و«اليونيسف»: تعزيز التعاون إزاء ما يشهده العالم من تحديات ونزاعات

نائب وزير الخارجية السفير الشيخ جراح الجابر خلال توقيع الاتفاقية مع المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) كاثرين راسل

عقدت في نيويورك أعمال الحوار الإستراتيجي الأول بين الكويت ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، حيث ترأس نائب وزير الخارجية السفير الشيخ جراح الجابر وفد دولة الكويت المشارك، في حين ترأست المديرة التنفيذية كاثرين راسل وفد «اليونيسف» في الحوار. وتناول الحوار الإستراتيجي الشراكة الإستراتيجية بين الكويت و«اليونيسف» وما تشكله من نموذج للتضامن في خدمة الطفولة والإنسانية، ودور دولة الكويت التاريخي في تقديم الدعم لمشاريع «اليونيسف» في قطاعات تنموية محورية للأطفال، في مقدمتها التعليم، والصحة، والتغذية، والمياه والصرف الصحي. وتمت مناقشة سبل تعزيز التعاون بين الجانبين إزاء ما يشهده العالم من تحديات ونزاعات وكوارث تؤثر بشكل مباشر على رفاهية وسلامة الأطفال، كما شهد الحوار الإستراتيجي توقيع الجانبين على اتفاقية منحة يقدمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لـ «اليونيسف» للمساهمة في تمويل مشروع دعم الاستجابة لمكافحة الكوليرا في جمهورية السودان، حيث وقع نيابة عن الصندوق السفير الشيخ جراح الجابر، في حين وقعت نيابة عن «اليونيسف» كاثرين رسال.

فيليبو غراندي دعا خلال مؤتمر صحافي إلى شراكة أوسع مع القطاع الخاص الكويتي

المفوض السامي: الكويت من أولى الدول ترسيخاً لثقافة العطاء الإنساني عالمياً وتلعب دوراً ريادياً على المستوى الخليجي

120 مليون لاجئ ونازح حول العالم نتيجة لتعدد الصراعات والحروب والمساعدات غير كافية

أسامة دياب

قال المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي إن زيارته إلى الكويت تأتي في إطار التعبير عن التقدير والامتنان للشعب والحكومة الكويتية على الدعم الكبير والمتواصل الذي قدماه للمفوضية خلال السنوات الماضية.

وأضاف غراندي في مؤتمر صحافي عقده مع ممثلي وسائل الإعلام المحلية على هامش زيارته للبلاد، أن هذه هي المرة الثالثة التي يزور فيها الكويت بصفته مفوضا ساميا، والأخيرة قبل مغادرته منصبه نهاية العام الحالي، مشيرا إلى أن للكويت «تاريخا طويلا في تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية حول العالم، ودورا رياديا في هذا المجال على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي».

وأوضح أنه أجرى لقاءات مع سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمدالعبدالله، ومسؤولين حكوميين آخرين، مضيفا أنه تم خلال الزيارة توقيع اتفاقيتين تمويليتين جديدتين تتعلقان بالوضع في السودان، إحداهما لتقديم المساعدات الإنسانية داخل السودان، والأخرى لدعم اللاجئين السودانيين في تشاد، بقيمة تقارب ستة ملايين دولار، مؤكدا أن «هذه مساهمة جيدة من الكويت في عمل المفوضية»، وأن مناقشات أخرى تجري بشأن مساهمات مستقبلية إضافية.

وأشار غراندي إلى أن أحد المواضيع الرئيسية التي تناولها في محادثاته مع الحكومة الكويتية هو الوضع في سورية، مؤكدا أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين في غزة وغيرها من المناطق، ولهذا فإن المفوضية ليست منخرطة في ذلك الملف».

وأكد أن هذا لا يعني أن المفوضية غير قلقة من الوضع في غزة، بل على العكس «نحن قلقون ومصدومون مما شهدناه خلال العامين الماضيين من معاناة الشعب الفلسطيني»، معربا عن سعادته بوجود وقف لإطلاق النار، متمنيا أن يصمد، «فهذا لا يرتبط بعملنا المباشر، لكنه جزء من قلقنا الإنساني تجاه تطور الأوضاع في الاتجاه الصحيح».

وأشار إلى أنه قبل توليه رئاسة المفوضية، كان يشغل منصب المفوض العام لوكالة الأونروا، ما يجعل ارتباطه بهذه القضية «شخصيا وإنسانيا أيضا».

وتابع غراندي قائلا: «هناك بعض التطورات الإيجابية في العالم، موضحا أن سورية تمثل إحدى هذه النقاط رغم هشاشتها، حيث عاد أكثر من مليون لاجئ سوري إلى بلادهم منذ ديسمبر، إضافة إلى نحو مليون ونصف مليون نازح داخلي، أي ان «ما يقارب مليونين ونصف مليون سوري عادوا إلى ديارهم باختيارهم».

وبين أن الوضع في سورية لا يزال صعبا من حيث الأمن والخدمات والبنية التحتية وفرص العمل، داعيا الكويت وسائر الدول إلى دعم جهود إعادة الإعمار «لأن ذلك سيساعد السوريين على البقاء في بلادهم ويمنع نشوء أزمات لجوء جديدة».

وأعرب عن أمله في أن تسهم دول المنطقة، وعلى رأسها الكويت، في إعادة بناء سورية، قائلا: «أعلم أن هناك اهتماما كويتيا وخليجيا بهذا الجانب، وأود أن أشجع عليه بقوة». وأضاف غراندي أنه جاء أيضا «ليشكر الكويت على كل ما قدمته من دعم كبير خلال السنوات الأولى للأزمة السورية»، مشيرا إلى أنه شارك شخصيا في 3 أو 4 مؤتمرات استضافتها الكويت آنذاك، وكانت هي التي أطلقت المبادرة الدولية لدعم الشعب السوري. وأكد أن الكويت واجهت لاحقا بعض التحديات التي أدت إلى انخفاض حجم مساعداتها الإنسانية، إلا أنه عبر عن تفاؤله بعودة نشاطها مجددا مع الإصلاحات الحكومية الجارية وازدياد انخراط القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية الكويتية، موضحا أنه سيجتمع بعدد منها قبل مغادرته البلاد، معربا عن أمله في أن «يستمر هذا التقليد الأصيل في الكويت بمساعدة المحتاجين والمنكوبين حول العالم».

وردا على سؤال حول ما إذا كانت المساعدات الحالية كافية في ظل ارتفاع عدد اللاجئين إلى 120 مليونا، أوضح غراندي أن «الدعم غير كاف على الإطلاق»، مشيرا إلى أن العديد من الدول المانحة الكبرى، مثل الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية، خفضت مساهماتها هذا العام لأسباب مختلفة، ليس تجاه المفوضية فقط بل تجاه مجمل العمل الإنساني.

وقال: «نحن جميعا في حالة تراجع في الوقت الذي يجب أن نتقدم فيه، لأن الاحتياجات تتزايد ولا تتناقص»، مؤكدا الحاجة العاجلة إلى موارد إضافية لتغطية نفقات العام دون عجز مالي، مضيفا: «نطلب من جميع شركائنا وأصدقائنا، ومنهم الكويت، أن يقدموا المزيد».

وفيما يتعلق بوفاء الدول بتعهداتها المالية، قال غراندي إن «الدول عادة تفي بتعهداتها في المجال الإنساني»، مضيفا أن المشكلة ليست في عدم الدفع بل في «طريقة إعلان التعهدات»، موضحا أن بعض الدول «تكرر الإعلان عن المبلغ نفسه في أكثر من مؤتمر فيبدو وكأنه تمويل جديد، بينما هو نفسه»، مؤكدا أن «الكويت دائما ما أوفت بتعهداتها المالية كاملة».

وأضاف: «المشكلة الحقيقية ليست في عدم تنفيذ التعهدات بل في محدوديتها، فهي ببساطة غير كافية لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة».

وبشأن العدالة في توزيع المسؤوليات بين الدول الغربية الغنية والدول المستضيفة ذات الموارد المحدودة، أكد غراندي أن «اللاجئين هم أشخاص يعبرون من بلد إلى آخر، أي انهم ليسوا من مواطني الدولة المستضيفة»، مبينا أن الدول المضيفة «تتبرع عمليا بمساحتها ومواردها وتتحمل تكاليف أمنية واقتصادية واجتماعية كبيرة»، ولذلك «ينبغي أن تكون مسؤولية اللاجئين مسؤولية دولية مشتركة، لا أن تتحملها دولة واحدة».

وأضاف ان مساهمات الدول غير المستضيفة، مثل الكويت، في دعم الدول المستضيفة تمثل «تجسيدا لمبدأ تقاسم المسؤولية المنصوص عليه في القانون الدولي»، مشيرا إلى أن «الكويت رغم أنها ليست موقعة على اتفاقية اللاجئين، فإن ممارساتها تكرس روح هذه الاتفاقية».

وعما إذا كانت المفوضية مسؤولة عن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، أوضح غراندي أن هناك «تقسيما واضحا للمسؤوليات منذ 75 عاما»، مبينا أن «الأونروا أنشئت قبل المفوضية، وهي المسؤولة عن اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين (غزة والضفة الغربية) والأردن وسورية ولبنان»، مضيفا أنه «في حال وجد لاجئون فلسطينيون في دول أخرى مثل العراق أو أوروبا، فإن مسؤوليتهم تقع على عاتق المفوضية».

وأشار إلى أن المفوضية تعمل في لبنان والأردن على ملف اللاجئين السوريين فقط، بينما تختص الأونروا بملف اللاجئين الفلسطينيين، مؤكدا أن «في فلسطين لا توجد جهة أخرى تتعامل مع اللاجئين سوى الأونروا».

المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي وممثلة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الكويت نسرين الربيعان وممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى دول مجلس التعاون الخليجي د.خالد خليفة خلال المؤتمر الصحافي

القطاع الخاص يسهم في توظيف اللاجئين وتمكينهم اقتصادياً

قال المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي إن «القطاع الخاص يستطيع أن يلعب دورا مهما جدا ليس فقط من خلال التبرعات المالية، بل أيضا بالمشاركة في تصميم البرامج وتقديم الخبرات، خصوصا في مجال التكنولوجيا التي تعد أداة أساسية في تسجيل اللاجئين وتوزيع المساعدات ومتابعة أوضاعهم». القطاع الخاص في بعض الدول «يسهم كذلك في توظيف اللاجئين وتمكينهم اقتصاديا، وهو شكل آخر من أشكال الدعم الحيوي»، مضيفا أن «هناك أيضا مسارا إسلاميا في العطاء الخيري يقوم على الزكاة والوقف، وقد طورت المفوضية أدوات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في جمع هذه التبرعات، وحصلت على تراخيص في 18 دولة لجمع أموال الزكاة، وهي قناة تمويل مهمة جدا نعتز بها».

شارك في حلقة نقاشية نظمتها منظمة «ديهاد» المستدامة

العجمي: العمل الإنساني بالكويت نهج راسخ يجسّد الإخلاص في العطاء

بشرى شعبان

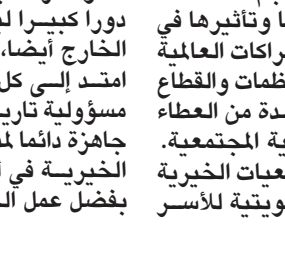

د.خالد العجمي

قال وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية د.خالد العجمي أمس إن العمل الإنساني في الكويت يمثل نهجا راسخا وقيمة أصيلة تجسد إخلاص العطاء وسمو القيم التي تتجاوز الحدود والانتماءات.

جاء ذلك في كلمة ألقاها بجلسة حوارية نظمتها الجمعية الكويتية للأسر المتعففة بعنوان «قيادة التغيير في العمل الإنساني» لبحث إستراتيجيات مستدامة وشراكات عالمية تسهم في تطوير العمل الخيري والإنساني بالكويت وشارك فيها ممثلون عن وزارة الخارجية ومؤسسات العمل الخيري الكويتي ووفد من منظمة «ديهاد» المستدامة من دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقال العجمي الذي تعقد الجلسة برعايته إن الكويت جعلت من الإنسانية مبدأ ومن العطاء هوية وطنية، مؤكدا أن ريادتها في هذا المجال نابعة من رؤية واقعية تتجسد في مبادرات وممارسات ومناهج تنظيمية واضحة.

وأوضح أن وزارة «الشؤون» أطلقت أخيرا حزمة تنظيمية تضمنت لوائح وأنظمة حديثة تهدف إلى تعزيز الشفافية والحوكمة في العمل الخيري منها نظام المساعدات المركزية الذي يسهم في الحد من تضارب المصالح وتحقيق كفاءة الإنفاق. وأضاف العجمي أن التجارب الحديثة أثبتت أن نجاح العمل الإنساني لا يقاس بحجم المساعدات المقدمة بل بمدى استدامتها وتأثيرها في المجتمعات، مؤكدا أهمية الشراكات العالمية التي تجمع بين الحكومات والمنظمات والقطاع الخاص لتطوير نماذج جديدة من العطاء القائم على الابتكار والمسؤولية المجتمعية.

وثمن العجمي دور الجمعيات الخيرية في البلاد ومنها الجمعية الكويتية للأسر المتعففة التي تمثل نموذجا في رعاية الأسر والحفاظ على كرامتها عبر مشروعات اجتماعية تسهم في تحقيق الاستقرار والاطمئنان الأسري، مشددا على أن المرحلة المقبلة من العمل الإنساني تتطلب مزيدا من التنسيق والعمل المؤسسي المشترك القائم على الحوكمة والاستدامة. وذكر العجمي أن الوزارة ارتأت خلال الفترة الماضية أن يكون لها دور جديد، وأن تقوم بالتغيير من الداخل، لافتا إلى أنه تم العمل على تشكيل فريق عمل جديد لمواكبة هذه العملية التغييرية والتطويرية وتأدية الرسالة المطلوبة، وكل ذلك كان بدعم كبير من القيادة السياسية.

وبين أن أهمية العمل الخيري ليس فقط تطبيق قوانين بل مسؤولية أمام الله عز وجل ومسؤولية الدولة أمام هذه الرسالة التي تؤمن بأهمية رسالتها الإنسانية، مؤكدا أن الحكومة دائما موجودة في العمل الميداني وكل الدعم متوافر وموجود. وشدد العجمي في مداخلته على أهمية تحويل المبادرات الإنسانية من تدخلات آنية إلى برامج تنموية طويلة الأمد، بما يرسخ أسس التعاون والتكامل الإقليمي والدولي لبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود والنماء إلى جانب سبل تعزيز التعاون بين القطاعين الحكومي والأهلي والمؤسسات الدولية لدعم الابتكار والاستدامة في العمل الإنساني.

وأشار العجمي إلى أن للجمعيات الخيرية دورا كبيرا ليس فقط داخل الكويت بل في الخارج أيضا، إذ إن العمل الخيري الكويتي امتد إلى كل بقاع الأرض، وهذا يحملنا مسؤولية تاريخية كبيرة، لافتا إلى أن الكويت جاهزة دائما لمد يد العون من خلال الجمعيات الخيرية في أي أزمة عالمية، وذلك بعد الله بفضل عمل الجمعيات الخيرية.